الفصل الثالث

العوامل المؤثرة الكامنة وراء القرارات المتخذة فى الأمم المتحدة

علينا أن ننظر الآن إلى بعض العوامل التى تؤثر فى عملية اتخاذ القرارات بالأمم المتحدة . لاشك فى أن كل موضوع يتأثر بظروف خاصة ولذلك ينصب اهتمامنا ، كما كان فى البحث السابق ، على سلوك الوفود والحكومات.

أغراض الأمم المتحدة

من المسلم به أن للأمم المتحدة أغراضاً عامة مختلفة يمكن حصرها فى العناوين التالية : تنمية التعاون الدولى فى مسائل معينة ، تسوية الخلافات بين الأعضاء ، وجمع ونشر المعلومات وتهيئة ملتقى دولى .

وقد نجحت الأمم المتحدة فى إدارة البرامج المعدة لمواجهة مشكلات دولية معينة لاتتأثر بالتصرفات القومية أو الإقليمية . وهى قد جمعت الأموال لهذه الأغراض المتفق عليها دولياً ، ولها القدح المعلى فى إنجاز قائمة طويلة من المشروعات فى الحقلين الاجتماعى والاقتصادى . فحينما تقرر أمم العالم هدفاً عاماً من نوع معين ، تقدم هيئة الأمم المتحدة المكان اللائق للاجتماع والجهاز الإدارى اللازم لمتابعة هذا الهدف . إن مقدرة الأمم المتحدة على القيام بعمل بناء كهذا ، هو عمل مباشر لرغبة الحكومات الفردية فى تحمل أعباء مثل هذا العمل بالاشتراك مع غيرها . والواقع أنه يصعب على الأمم المتحدة أن تقوم بأى عمل ناجح ما لم يوافق على الموضوع أعضاء الأمم المتحدة بإجماع الآراء تقريباً . وفى كل حال ، يبقى الحد الأساسى فى مجال التعاون الدولى ، للمدى الذى ترغب فيه الدول بصفتها الفردية فى العمل والتعاون مع غيرها ، وفى أن تخوض أو توفق أحياناً بين مصالحها القومية والمصلحة العالمية العامة ، وينطبق هذا المبدأ على المجالين الاقتصادى والسياسى .

ولا تسوى الخلافات بين أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام ضمن نطاق الأمم المتحدة إلا إذا اعتبر الطرفان أن المساعدة الدولية ناجعة ، أو إذا استجاب الفرقاء للرأى العام العالمى الذى يتم التعبير عنه بطريق الأمم المتحدة. والحكومة التى تغير سياستها نتيجة للتصويت الجارى فى الأمم المتحدة ، لا تخضع لقانون رياضى وإنما هى تقبل الواقع فى أنها لا تستطيع بعد الآن الاستمرار فى معاداة تلك العناصر من الأغلبية المعادية التى تعتبر تلك الحكومة من الجوهرى الحصول إلى صداقتها وتأييدها أو على الأقل تسامحها . وفضلاً عن ذلك ، إذا رغبت حكومتان أو أكثر فعلاً فى تسوية خلاف بطريقة تحفظ معها كرامتها وتنقذ ماء وجهها ، فإن الأمم المتحدة تستطيع تقديم التسهيلات اللازمة لهذا الغرض .

ومن وظائف الأمم المتحدة المهمة جمع وتوزيع المعلومات الاقتصادية والإحصائية وغيرها . وبعض هذه المعلومات ذات قيمة للحكومات وخاصة الصغيرة أو النامية فيها ، إذ أنها تترجم الاتجاهات الدولية التى تؤثر على السياسة الوطنية . وهذه المعلومات ضرورية أيضاً لخلق الشعور بالمجتمع الدولى . وكثيراً مايساء تقدير دور الأمم المتحدة فى هذا المجال إذ بدون هذه المعلومات ودون هذا الشعور يصعب على المجتمع الدولى إدارة البرامج أو تنمية وتشجيع التعاون الدولى البعيد المدى .

وتوصف الأمم المتحدة فى كثير من الأحيان بأنها هيئة المبرر الرئيسى لوجودها أنها تتيح الفرصة لتبادل الآراء بين الحكومات . غير أن من الصعوبات التى تواجهها الأمم المتحدة أن الآراء التى تعبر عنها أى حكومة فى الأمم المتحدة تنتقل أساساً إلى الحكومات الأخرى بطريقة غير مباشرة بواسطة تقارير البعثات الدائمة أو الوفود . ولا تلقى السجلات الرسمية للأمم المتحدة سوى عناية عرضية فى عواصم الحكومات الأعضاء ، ونادراً

ما تؤثر على الاتجاهات السياسية القومية . وفضلا عن ذلك ، فإن الأمم المتحدة كمكان لتبادل الآراء ، تميل غالباً إلى عزل كل موضوع من المواضيع المتعلقة بالشئون السياسية أو الاقتصادية ، عن غيره . تجرى « بالطبع » مناقشات عامة ، كما تهيء الفرص لمناورات سياسية يسود فيها التفاهم . وقد اقترح دين راسك، عند وجود آراء كثيرة غير مقبولة أو مشاكل بين الدول ، جمعها فى مفاوضات متبادلة ثنائية للحصول على اتفاق تام . ومع ذلك ، فلا يمكن تطبيق هذا الرأى على العموم فى الأمم المتحدة ، لأن كل موضوع يعالج منفرداً فى جدول الأعمال ، ولأن لكل بلد مجموعة من المشاكل الخاصة به. وتسعى بعض الوفود بنوع خاص لفصل المشاكل التى تواجه فيها صعوبات خاصة . ولا يمكننا القول بعدم وجود صلة أصلا بين المواضيع المدرجة فى جدول أعمال اجتماعات الأمم المتحدة . بل إن الصلة بين المشاكل فى الأمم المتحدة أقل تقارباً من الصلة بين المشاكل التى تبحث فى المناقشات المتبادلة الثنائية . إن للأمم المتحدة قيمة كبيرة ، كقاعدة لتبادل الآراء ، ولكن هذه القيمة ليست إلى الحد الذى يدعيه الكثيرون .

ولما كانت الدعاية التى تمارسها الوفود فى الأمم المتحدة لا تصل إلا نادراً إلى الجماهير فى البلاد الأخرى ، فإن البلاد لا تنجح فى معرفة بعضها من خلال الأمم المتحدة ، على الرغم من معرفة ممثليها بعضهم بعضاً ، بطريقة قد تؤثر فى الأجل الطويل على السياسات القومية . وفى نظر الكثيرين للعلاقات الشخصية التى تنشأ فى الأمم المتحدة أهمية القرارات الرسمية المتخذة إن لم تزد عليها ، لأن الاتصالات الشخصية فى الأمم المتحدة تشجع على اتخاذ قرارات مفيدة داخل إطار المنظمة وخارجه .

لقد رفع الحصار عن برلين فى مايو عام ١٩٤٩ ، نتيجة للمفاوضات التى جرت عقب اتصالات شخصية فى مقر الأمم المتحدة . وأدى تبادل الآراء

غير الرسمية بين ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نيويورك بدلاً من الجمعية العامة ، إلى اجتماعات دولية أخرى أثمرت في إنهاء الحصار . وحينما يجتمع رؤساء بعثات بلاد العالم بصورة منتظمة ، كما يفعلون في الأمم المتحدة ، فإنه ينتظر تسوية بعض المشاكل غير المدرجة مباشرة في جدول أعمال الأمم المتحدة ، وقد تخلق بعض الصعوبات خلال ذلك بالطبع . فقد ذكر الأمين العام في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الخامس من فبراير عام ١٩٥٩ في مقر الأمم المتحدة أن الاتصالات التي تجرى في غرف وأروقة الأمم المتحدة تمثل محاولة لالتقاء الآراء ، وهي . . . في غالب الأحيان تتأثر تأثراً كبيراً بروح الثقة الشخصية حتى ولو تميزت الحالة العامة . . . بعدم الثقة من الوجهة الرسمية .

ويقضي الحال أن تعبر الحكومات عن آرائها بطريقة التصويت على أضعف الدرجات في المشاكل العالمية التي لولا الأمم المتحدة ، لما كانت تهتم بها . وبذلك يمكنها أن تنشىء صفات وميزات ظاهرة في الشئون الدولية . لذلك يمكننا القول إن الأمم المتحدة تقدم إحدى الوسائل التي تطور الأمم بواسطتها شعوراً بالذاتية وأوضاعاً سياسية مستقلة .

ولو لم توجد الأمم المتحدة ، لأنشئت مؤسسة أخرى مماثلة تكشف حكومات العالم بواسطتها عن المدى الذي تستطيع أن تعمل فيه مجتمعة . فالهدف العام لتقدم الشعوب الذي تساهم فيه جميع الحكومات في درجات متفاوتة ، يدل على درجة ما من التعاون الدولي .

أصل الاقتراحات

إن كثيراً من الناس والحكومات تدعي لنفسها الفضل في تكريس الأعمال الناجحة للأمم المتحدة . وقليل منها من تقبل مسئولية الفشل .

فمن المهم إمكان مقارنة ادعاءات المندوبين فى تقاريرهم بعد عمل ناجح فى الأمم المتحدة ، ومراوغتهم بعد عمل آخر أقل نجاحاً كانوا هم المسئولين عنه . إذ لا يمكن أن يدعى الفرد أو الحكومة الفخر كله ، ولا يحتاج إلى حمل عبء اللوم الذى ينتج عن مصير اقتراح خاص ، طالما أن أعمال الأمم المتحدة تتم بالاتفاق المتبادل والتراضى ، وباشتراك الكثيرين فى كل قرار أو قبولهم إياه .

وتقدم الوفود الاقتراحات نتيجة لتبادل آراء بينها وبين الدوائر فى الوطن والأمانة العامة . وتقدم الوفود الدائمة الاقتراحات غالباً فى نيويورك بواسطة أعضاء وفود لدى المؤتمرات ، بسبب انشغال الممثلين فى نيويورك طيلة الوقت بمشاكل الأمم المتحدة أو بسبب اضطرارهم لترقع اجتماعات مقبلة . ومن الطبيعى أن يهتموا بأن تكون أوضاعهم الشخصية وأوضاع البعثة (التى يجب أن تكون مماثلة كما هى العادة) مواتية بقدر الإمكان . وهم أيضاً بوضع أفضل لتصور احتمالات نجاح الاقتراحات الجديدة فى الأمم المتحدة . وطالما أن الرسميين فى كثير من العواصم لا يستطيعون أن يأخذوا على عاتقهم دائماً مسئولية قضايا الأمم المتحدة ، ويكونون غالباً فى شغل المشاكل الأخرى ، فمن غير المحتمل أن يأخذوا على الغالب زمام المبادأة . وهناك فى بعض العواصم بالطبع دوائر دائمة للأمم المتحدة تقوم غالباً بوضع المقترحات .

ويخلق وجود الأمم المتحدة نفسه ، ضرورة اتخاذ القرارات . كما أن كونها تعقد اجتماعاتها فى فترات منتظمة ، يجبر الحكومات على اتخاذ قرارات نهائية ، لأنه يجب القيام بعمل ما عند انعقاد الجلسة . فإذا لم تأخذ هى بالمبادأة ، فإن غيرها من الحكومات تسبقها إليها . وإن اجتماعاتها المنتظمة يمكن أن تعالج المشاكل معالجة دولية مستمرة . غير أن المواضيع الخاصة

فى الأمم المتحدة ، تكون موضوع اجتماع دولى معين ، فتبقى بعدئذ مهملة أو بعيدة عن الأذهان حتى تنجح بعض السلطات فى جلسة عامة أخرى من إثارتها . ومن جهة أخرى ، فمن غير الضرورى التعبير عن المصلحة القومية الخاصة فى السياسات الثابتة أو المستمرة ، وعلى الحكومات أن تتلاءم أو تخالف التغيرات فى الرأى العام القومى الذى لا يمكن التنبؤ به غالباً . ومن شأن ذلك أن يؤثر على أوضاعها فى الأمم المتحدة ، وعلى مقدرتها فى التأثير على قراراتها .

أما فى المواضيع المعقدة الأكثر صعوبة ، فإن مناقشات الأمم المتحدة تعد الوسيلة الأخيره للوصول بها إلى نتيجة حاسمة . وبالطبع فإن خطر النقاش فى بعض المواضيع يكفى فى بعض الأحيان لإجراء مفاوضات متبادلة بين الحكومات المختصة . وقد نصت المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على مايلى : « يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها » .

إن القوى التى تعارض العمل الدولى عن طريق الأمم المتحدة ذات أهمية كبيرة ولذا وجب أن نبين أن من المصلحة الوطنية أن تخنق السياسات القومية أمام المصلحة العامة والسياسة العالمية . ويقع عبء الإثبات بصورة عامة على عاتق الذين يقترحون القيام بعمل ما ضمن نطاق الأمم المتحدة . ومن السهل نسبياً القيام بعمل فى الأمم المتحدة ، ولكن من الصعب أن نفسر الأسباب التى تجعل بعض الحوادث تتطلب عملاً فى الأمم المتحدة .

ومن الأمور التى يجب أن يأخذها رجال الأمم المتحدة بعين الاعتبار، أنه إذا كان من الصعب أحياناً إمكان إجراء مناقشة فى الأمم المتحدة، فإنه يصعب أيضاً إيقافها فى غالب الأحيان. فقد عرضت قضية تريستا على الأمم المتحدة بين الثانى عشر من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦ والثانى عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٤، وقضية النزاع على الحدود اليونانية من الثالث من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٦ إلى الأول من أغسطس (آب) ١٩٥٣. ويبدو أن هناك مواضيع أخرى ظلت معروضة على الأمم المتحدة لمدة غير معينة وغير محددة، لأسباب سياسية، أو نظراً لطبيعة المشكلة الطويلة الأمد. ويقارب عدد المسائل المعروضة على مجلس الأمن حتى العشرين من فبراير (شباط) ١٩٦١ (الوثيقة ٤٧٣٧ / د) سبعاً وأربعين قضية منها عدد مهمل. وقد تكشف بعض الهيئات فى الأمم المتحدة كغيرها من المنظمات، عن مصالح شخصية أو قومية ثابتة تمنع من التحرر المبكر ولو كان لمثل هذا العمل ما يبرره.

وقد توجد بعض المسائل الدولية ليس للأمم المتحدة تأثير عليها، لأن الفرقاء فى النزاع يقررون ما إذا كان يجب عرض المسألة على الأمم المتحدة أم لا. فمعظم مسائل الأمم المتحدة نتجت فى الأصل عن سلسلة معقدة من القرارات الصادرة عن الحكومات التى تلعب فيها الاعتبارات السياسية الداخلية والتوقيت والجو السياسى الدولى ورد الفعل الكامن للحكومات الأخرى دورها الكبير.

المصلحة الذاتية

أنشئت الوفود القومية لتمثل مصلحة بلادها الذاتية التى يمكن تحقيقها أو عرقلتها عن طريق مناقشات الأمم المتحدة، كما أنه يمكن مساعدة المصلحة

الذاتية لبلد ما بواسطة المناقشة العلنية لموضوع ما . ويتوقف قرار تقديم موضوع للنظر فيه أمام الأمم المتحدة ، على استعداد ذلك البلد لمناقشة المواضيع المماثلة التى قد تقدمها البلد الأخرى . ويمكن أن يكون لبعض البلدان قضية رئيسية ذات أهمية خاصة تعين وضعها بالنسبة لقضايا الأمم المتحدة الأخرى ، مثل موقف الاتحاد السوفيتى من التوسع الاقتصادى والاجتماعى المتعلق بقضية تمثيل الصين ، والوضعية العامة لاتحاد جنوب أفريقيا تجاه الأمم المتحدة (الذى يتعلق بالتفرقة العنصرية) .

وقد تكون الحوادث التى تجرى خارج نطاق نشاط الأمم المتحدة ، ذات أهمية أساسية لكثير من البلدان ، التى ترسل تعليماتها إلى وفودها فى الأمم المتحدة للتأكد من أن قرار الأمم المتحدة لا يعكر صفو المفاوضات الجارية أو المصممة خارج الأمم المتحدة . ويكون رد الفعل لدى الحكومات سلبياً أو إيجابياً على أى اقتراح للأمم المتحدة ، متوقفاً على تقدير الدور الذى يجب أن تلعبه الأمم المتحدة فى تلك الحالة الخاصة . ويغير الزمن كل شىء ، فالوفود النشيطة فى هذا العام قد تتخذ موقفاً سلبياً فى العام التالى .

وقد عقب الأمين العام الحالى على نتيجة قيام إغراء طبيعى لتوجيه السياسات والبرامج نحو الطرق المعروفة التى تتجنب اعتراض المؤسسات العالمية أو تدخلها . وبتعبير موجز تبدو هذه الطرق أسهل ، وأكثر مطابقة لما يسمى بالسياسة الواقعية . وقد تأخذ الدول على عاتقها مساندة الأمم المتحده فى البدء ، وقد تتمنى وتصمم على ذلك . ولكن أغلبية عظمى من المسائل العالمية الشديدة الأهمية يجرى مناقشتها وتقريرها لطريقة المناقشة المتبادلة أو من خلال الطرق العالمية الأخرى بعيداً عن الأمم المتحدة (أى فى إطار الإتفاق العام على التفريقات والتجاره ، أو على مشروع كولومبو ، وعلى تنظيم التعاون والتطوير الاقتصادى وعلى منظمة الدول الأمريكية ،

وعلى جامعة الدول العربية . . . إلخ) . وهكذا فإن طريق الأمم المتحدة واحد من بين مختلف الطرق القيمة المفيدة للنظر فى المشاكل الدولية ، مع أنه ليس دائماً الطريق الأفضل . إلا أن له عدداً من الصفات المميزة التى تشمل فيما تشمله الاشتراك العام ، والمساواة فى التصويت ، إن لم يكن فى النفوذ ، لجميع الأعضاء .

وقد تدعو المصلحة القوميه لإحدى الدول الأعضاء إلى استخدام الأمم المتحدة أصلاً فى الحصول على كسب سياسى أو منفعة سياسية ، فالأمم المتحدة من أعظم المناهج والمراكز العالمية أهمية ، بحيث تنخفض أو ترتفع فيها الهيبة الدولية لأمة ما بالنسبة للدول الأخرى . وتستطيع الدولة أن تبنى لها نفوذاً فى الأمم المتحدة ، لاستخدامه فى متابعة وتحقيق أهدافها فى المستقبل . فمنذ الحرب العالمية الثانية أخذت الدول أيضاً تهتم بمواقفها بالنسبة للبلدان المحايدة أو غير المنحازة ، وتأخذ رد الفعل المحتمل لهذه الدول بعين الاعتبار فى تبنى مواقفها الدولية . ومعظم هذه البلدان من البلدان الصغيرة أو النامية أو من كلتيهما ممن تعتمد كلياً على الأمم المتحدة .

وإن بعض المسائل المعروضة أمام الأمم المتحدة ذات أهمية مباشرة قليلة بالنسبة لكثير من الوفود ومع ذلك فان هذه الوفود تستمر فى السعى للحصول على نتائج متفق عليها بشكل عام . وربما كانت تقوم بمثل هذا العمل بدافع من الشعور بالمسئولية الدولية أو بدافع الرغبة فى إظهار مقدرتها الديبلوماسية ، أو لإرضاء شهوتها فى التسلط والسيطرة على مقدرات الغير دون إلحاق الضرر بنفسها ، أو لأنها لا تريد أن تخيب آمال الأمم المتحدة فى عمل من الأعمال يمكن أن تكون نتائجه ، وبعد إنجاز القرارات الموافق عليها دولياً للمسائل العالمية فى حد ذاته هدفاً مناسباً .

ولا يستطيع أى وفد أن يهزم فكرة بالتصويت ضدها فقط ، بل عليه أن يقدم فكرة مقابلة لها . لذلك فإن الوفد الذى يملك آراء تعكس فكرته المجردة عن الدور الذى يستطيع أن يلعبه العمل الدولى ، يتميز على الوفد الذى ليس له آراء أو أن له آراء لا تحمل مشروعاً مضاداً .

والوفد الذى يستعد للدفاع عن نفسه حينما يجرى الهجوم عليه يستطيع ، إذا سلك سلوكاً معتدلاً ، الحصول على سلسلة طويلة من النتائج فى حدود وضع بلاده بالنسبة للشئون العالمية ، أفضل كثيراً مما لو كان متغيباً عن الأمم المتحدة ، أو غير مشترك أصلا فى مناقشة الموضوع .

إن أعظم خطر يهدد الأمم المتحدة ليس الدمار بل الانحطاط . فالمنظمة معرضة للانحطاط التدريجى ، ما لم تأت الأمم إليها لا بالمسائل التى تنتظر أن تستعمل الأمم كقاعده للدعاية والضغط على الآخرين فحسب بل أيضاً بالمسائل التى تستدعى التعاون الدولى الطويل الأمد ، ولو ظهر فى المدى القصير أن المصلحة القوميه تستفيد فائدة أكبر ، بالعمل خارج الأمم المتحدة . فقمية الأمم المتحدة تنقص بالتأكيد ، ما لم ينظر إليها جميع الأعضاء كطريق طبيعية للنظر فى المسائل الدولية ، لا كطريق شاذ تافه يلجأ إليه فى الطوارىء فحسب . ويظهر أن كثيراً من الدول لا تدرك تماماً كم تعتمد مصالحها الطويلة الأمد على بقاء سلطة ونشاط الأمم المتحدة .

الرأى العام

ونفوذ الرأى العام على أعمال الأمم المتحدة ، يبدو واضحاً فى مختلف المستويات . ففى جميع المناسبات العظيمة الأهمية يصبح وجود جمهور المناظرة سبباً فى إضفاء الكثير على جو اجتماع هيئة الأمم المتحدة ، وقد يؤثر على أسلوب الخطباء . ولكن وجود الجمهور فى اجتماعات الأمم المتحدة

لا يؤثر على المناقشات من ناحية تذكر الأعضاء بأن أقوالهم أصبحت موضوعاً لتسجيل عام ، كما أن هناك فرقاً بسيطاً بين سير الاجتماعات العامة والخاصة لهيئة الأمم المتحدة . فالاجتماع الخاص لإحدى أجهزة الأمم المتحدة هو اجتماع قانونى رسمى من غير حضور النظارة أو الصحافة . فطلب عقد اجتماع خاص لجهاز من أجهزة الأمم المتحدة يثير المصاعب والشكوك . وعلى أى حال لا يمكن أن يعد اجتماع مئة عضو أو أقل من أعضاء الأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً ، واو كان خالياً من جمهور النظارة . فتعامل وعادات الوفود المتعلقة بنشر الأنباء ، تختلف كثيراً بالنسبة للاجتماعات الخاصة . ولهذه الأسباب تجتمع لجان صغيرة جداً (وهى لجان قليلة العدد) أو لجان فنية جداً (وهى محدودة العدد) بدون حضور الجمهور الغالب .

وتتأثر القرارات فى الأمم المتحدة أحياناً بالأنباء التى تنشر فى صحف نيويورك وهى فى الأصل مسألة توقيت ، إذ أن الصحف الرئيسية فى نيويورك يقرأها بالطبع أعضاء الوفود لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وليس لدى الصحف الصادرة خارج نيويورك وقت كثير فى الغالب لنشر الأنباء عن الأعمال اليومية بالسرعة الكافية للتأثير على أعمال اليوم التالى بصورة خاصة ، لا سيما إذا كان هناك حاجز لغوى . وقد تغير الحال بالتقدم السريع فى وسائل المواصلات الحديثة فأصبحت بعض الصحف التى تصدر خارج الولايات المتحدة ذات نفوذ شديد ، ومن بينها مجلة الإيكونوميست اللندنية التى تحتل مركزاً مهماً ولها نفوذ قوى بالنسبة للمناقشات الاقتصادية فى الأمم المتحدة ، لأنها تحمل تحليلات منطقية فضلا عن الأخبار .

ومع ذلك فإن لحضور المراسلين من بلاد الوفود أهمية كبرى بالنسبة لأوضاع الوفود لأن سياسة الحكومة التى ينتمى إليها هؤلاء المراسلون ،

كما يعبر عنها فى الأمم المتحدة تعرف فى الوطن بواسطتهم. وكذلك يمكن أن يكون لتقارير الأنباء المرسلة من نيويورك قيمة كبيرة فى تحديد السياسية القومية إذا أوجدت رد فعل يؤثر بدوره على الحكومة وممثليها لدى الأمم المتحدة. وقد أشار الأمين العام الحالى بهذا الخصوص إلى أن الدعاية الواسعة تؤدى حتماً إلى زيادة فى التبسيط والمبالغة . ففى خطاب له فى الثالث من فبراير (شباط) ١٩٥٨ عقب بقوله : « يجب القول بأن المناقشات العامة فى الأمم المتحدة يمكن أن تستخدم بسرعة لأغراض الدعاية المعدة للاستهلاك المحلى . . . وكخطوة حقيقية نحو تسلية سلمية . كما أن النظرية العامة للدور السلمى للأمم المتحدة تميل إلى التشويه ، لأنها تستند إلى حد كبير على تقارير هذه المناقشات التى تظهر المنازعات بشكل أنباء بارزة . وأشار السيد همرشولد أيضاً إلى نشر مناقشات الأمم المتحدة بكاملها بصورة صحيحة وتامة يزيد من إمكانيات إعطاء الجمهور فرصة لتقدير السياسات القومية كما يعبر عنها فى هذه المناقشات ، والوصول إلى رأى حيادى بالنسبة لها » .

إن مكاتب الإعلام التابعة للأمم المتحدة ووكالات الإذاعة والتليفزيون العامة والخاصة ذوات نفوذ واسع على عملية اتخاذ القرارات فى الأمم المتحدة . فبواسطة هذه الوسائل أصبحت الأمم المتحدة وطريقة العمل فيها معروفة أكثر من ذى قبل . وبواسطة هذه الوسائل أيضاً تتعرض الوفود لضغط شديد لحملها على إنجاز نتائج بناءة . ولما كانت الدعايات الواسعة تسلط على أعمال الأمم المتحدة ، فإن اللوم والثقة التى تنالها فى فشلها ونجاحها يبرزان بشكل واسع . ومع ذلك فإن نتائج الدعاية البسيطة على القرارات الخاصة بالأمم المتحدة نادراً ما تكون واضحة .

وتعقد بعض الوفود مؤتمرات صحفية أسبوعية ، وتعقد الوفود الأخرى مؤتمرات غير دورية فى فترات متباعدة ، كما أن بعضها الآخر يهمل عقد

المؤتمرات الصحفية معتمداً على علاقاتها الصحفية واتصالاتها الشخصية ، ويمكن للتغطية الصحفية أن تساعد الوفود فى تأسيس وضعها المعروف لدى الوفود الأخرى وحكوماتها ، وفى التأثير على الرأى العام المحلى . ومع ذلك فمن الأفضل أن تنشر الوفود معلوماتها بين الوفود الأخرى بطريق الاتصالات الشخصية بدلاً من نشرها عن طريق الصحافة . فكثير من الوفود تستاء أن تقرأ فى الصحافة شيئاً تشعر بوجود الإدلاء به مباشرة . وفضلا عن ذلك ، فإن الصحفى الحر ، مهما كان حسن فهو ليس الموظف المسؤول عن إدارة دفة المفاوضات فى موضوع خاص . وقد يكون المراسلون الذين يراسلهم غير ملمين بملابسات وأسباب الموضوع ، فينتج عن ذلك من الأضرار أكثر مما ينتج من الفوائد .

وتقدم شبكة الإذاعة والتليفزيون التابعة للأمم المتحدة فرصاً تهيء مزيداً من تفهم الجمهور للأمم المتحدة ، ومع ذلك فهنالك بعض التحيز الطبيعى من قبل وسائل الإعلام المختلفة فيما يتصل بنشر أنباء المناقشات . ونتيجة لذلك تتجه الدعاية والنشر على العموم إلى قصص المنازعات فى الأمم المتحدة . ويمكن أن تزيد هذه الدعاية أو النشر فى مجال هذه المنازعات ، ولعل الدعاية والنشر الضارة تحمل تأثيراً معادلا على عدم رغبة الدول فى مناقشة مشاكلها فى قاعة كالأمم المتحدة .

الكتل

تتألف الكتلة من وفود وطنية فردية لكل منها مصالحه الخاصة . ولا تختفى أو تتلاشى المصالح الوطنية الخاصة بحضور اجتماعات الأمم المتحدة . فهنالك انقسامات فى مختلف الأوقات لا بين الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية فحسب ، بل وبين مختلف المناطق الاقليمية ، وبين التكتلات المختلفة

اللون، وبين البلاد النامية وغير النامية، وبين البلاد الزراعية والبلاد الصناعية، وبين البلاد المصدرة والبلاد المستوردة ، وبين الواهبين والآخذين للعون الاقتصادى ، وبين البلاد الديكتاتورية ذات الحزب الواحد والبلاد الديمقراطية إلى جانب تكتلات كثيرة أخرى . وتحدث هذه الانقسامات فى جميع الكتل تقريباً . ونتيجة لذلك يتم تماسك الكتلة واتحادها حينما تلوح مصلحة واضحة ولكنها محدودة للكتلة كما يحدث مثلاً عند إجراء الانتخابات . فمن الكتل المعروفة التى تستخدم اسمها العام ، الكتلة السوفيتية ، وجامعة الدول العربية ، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ، وكتلة الدول الغربية الأوروبية ، وبلاد الكومنولث ودول السوق الأوروبية المشتركة ، ومجموعة الدول الآسيوية الأفريقية ، والكتلة الحديثة للدول الأفريقية المستقلة .

ومن الضرورى انقسام بعض المجموعات فى الأمم المتحدة إذا أريد للمنظمة أن تقوم بعملها بنجاح تام . ومن المؤكد أن أوضاع الأمم المتحدة تصبح أقل ثباتاً واستمراراً بدون تلك التكتلات الرسمية وغير الرسمية . وتصبح أخطار عدم المسؤولية لدى الوفود الفردية فى الأمم المتحدة شيئاً فادحاً رهيباً ، وتمثل الحجر الأساسى للهجوم على الأمم المتحدة كمؤسسة . وتميل التكتلات للتقليل من هذه الأخطار وجعل المواقف الشخصية والوطنية المنعزلة أقل وقوعاً . ومع ذلك فإن هذه التكتلات تغدو ضارة إلى الحد الذى تستخدم فيه كبديل للتطور المستقل للآراء القومية ، وكذلك إلى الحد الذى تبالغ فيه ، بدون طائل ، فى التمسك فى الخلافات بين الكتل المختلفة . فتفكك الروابط بين فئات الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة يعمل على تحسين التفاهم بين الأقطار والأقاليم المختلفة .

الضغط فى سبيل الاتفاق (أو التسوية)

إن وجود أطراف متعددة وتوترات فى الأمم المتحدة يجعل الحاجة ماسة لما وصفته مجلة الإيكونوميست « بفرقة مطافىء » تشكل عادة من مجموعة من البلدان تكون فى وضع يسمح لها بتقديم المساعدة ، وتشجيع الاتفاق اذا ما انقطعت المفاوضات . وقد يختلف الطرفان المتنازعان بالنسبة لكثير من المسائل الخاصة ، ولكن وجود « فرقة المطافىء » أو « جماعة الوسط » التى ترغب فى تحمل بعض المسؤولية ، أمر ضرورى لحل كثير من المسائل .

أما مهمة القائمين بالصلح والتسوية فتصبح أكثر سهولة عن طريق الضغط بقصد الاتفاق ، وهى وسيلة يتميز بها كثير من الاجتماعات الدولية ، وخاصة فى الأمم المتحدة . والواقع أن الأمم المتحدة وحدها تستطيع تقديم توصياتها إلى مختلف الدول ، ولهذه التوصيات قيمة أكبر إذا اتخذت بالإجماع وتشكل قوة عظيمة فى إجراء مفاوضات لوضع حلول تسوية مقبولة من قبل جميع الفرقاء .

ومن أسباب الاتفاق قبل نهاية الجلسة ، ضيق الوقت ورغبة المندوبين فى العودة إلى أوطانهم . ولا شك أن بعض القرارات المتخذة بإجماع الأصوات تخفى وراءها خلافات فى الآراء وبالتالى تأخيراً فى العمل . وإن قراراً يتخذ بأغلبية الأصوات ويدعو إلى القيام بعمل حاسم ، قد يكون له تأثير أعظم على الحكومات التى صوتت مع الأقلية على قرار جماعى (مائع) نتيجة تسوية . ففى كل مناقشة تجرى فى الأمم المتحدة ، يجب إقامة توازن بين آراء الوفود التى تطالب بالقيام بعمل حازم فعال مجاراة للمثالية ، والوفود التى تقف معارضة اتخاذ قرار لأسباب عملية . ويتطلب كل بحث ونقاش فناً ديبلوماسياً للحلول المختلفة . وحينما يسلم بهذه الحقيقة ، يجرى القيام بعمل حاسم فى الأمم المتحدة تحت مسؤولية أعظم مما كانت عليه فى الماضى .

وقد صرح السير ليسلى مونرو الذى كان رئيساً للجمعية العامة ، فى مؤتمر صحفى عن الجلسة الطارئة للجمعية العامة (عام ١٩٥٨) التى عولجت فيها مشاكل الشرق الأوسط أنه « يعزو نجاح الدول العربية فى الوصول إلى اتفاق والذى تأيد فى الجمعية العامة باجماع الآراء ، إلى النفوذ المنسق للجمعية ذاتها » . وفى الأمم المتحدة أيضاً ، تضطر الدول لقبول بعض الاتفاقات أو التسويات المعقولة على المسائل المتعلقة بها ، إذا أخذته بعين الاعتبار اعتراضاتها الصحيحة العلنية . أما الاعتراضات التى لا يمكن التعبير عنها بصورة علنية فى الأمم المتحدة ، فيندر أن تكون ذات قوة كبيرة. أما فيما يتعلق بالجلسة الطارئة الثالثة ، فقد عقب أحد المراسلين بقوله ، « إن الشعور العام هنا مثل الشعور العام الذى يحدث دائماً فى مثل هذا الاجتماع ، وهو أن القصة بكاملها سوف تنتهى بعقد تسوية ما» . ويقدم بعضهم اقتراحاً يأخذ بعين الاعتبار موقف أمريكا ، وموقف روسيا ، وموقف الناصرية ، كما يبحث فى مختلف المواقف الأخرى . ويعتبر تقديم المشروع إلى الأمم المتحدة لحل قضيته عن طريق الاتفاق ، ومناقشته ، استهلاكاً للوقت وعملا لا يدعو إلى الامتنان ، إلا أن بعض الوفود تحاول دائماً القيام بذلك . والواقع قد يوجد أحياناً عدة حلول للاتفاق من شأنها أن تؤخر الحل المتفق عليه لذلك السبب فقط . وبينما تمس الحاجة إلى الاتفاقات فى الأمم المتحدة ، كما فى أى مكان آخر ، فإن كثرة الطهاة تحرق الطعام .

ولكى يقوم عضو فى « فريق المطافىء » بالدور المطلوب ينبغى أن يحوز الوفد صفة القبول السياسى بشكل واسع ، وأن يكون عميق الاطلاع متمتعاً بثقة الدول الكبرى ، تسانده حكومته الوطنية مساندة تامة . والأفضل أن يكون قادراً على المساهمة ماليا فى اتخاذ قرارات الأمم المتحدة . وقد أصبحت عملية الحصول على مساندة الأغلبية فى الأمم المتحدة ، صعبة ومعقدة نظراً لزيادة عدد أعضائها . فحكومات الدول الوسيطة تتميز دائماً بالنشاط

فى حل معظم القضايا بصفتها وسيطة محترفة . ويمكن أن يؤدى ذلك إلى تحملها المسؤوليات المالية والسياسية الجدية بالنسبة لمقدرة حكوماتها الوطنية . وقد وصف سيدنى سميث وزير خارجية كندا فى ذلك الحين فلسفة الدولة الوسيطة بقوله : « قد يكون تحمل مسؤوليات كبيرة عملا محبباً لنفوس الدول الوسيطة . ولقد كان من السهل إزعاج الدول الكبرى ، وأن تجد فى أخطائها سبباً لجميع متاعبنا . فقد كان عدم مسؤولية الدول الصغرى فى غالب الأحيان سبباً فى وقوع الأمم المتحدة فى أزمة ، لذلك علينا أن نضع فى أذهاننا أن عدم المسؤولية هذه تدفع الدول الكبرى إلى تحمل سلطة أكثر . فالدول الصغرى ليست أعقل ولا أفضل لمجرد كونها دولا أصغر ، ولكن عدم قدرتها على القاء الضوء على عدوان عالمى ، وتورطنا المحدود فى الشؤون العالمية يعطينا الفرصة لكى نلعب دوراً سلمياً حرمته الظروف على الدول الكبرى . وهذا يمثل إلى حد ما ، تغييراً فى طبيعة الأمم المتحدة كما يتخيلها مؤسسوها . فقد كان الميثاق يستند إلى مبدأ التعاون بين الدول الكبرى لحفظ السلام . فإذا لم يتحقق ذلك إلى الآن بات من واجب الدول الصغرى أن تعمل مافى وسعها للقيام بذلك . ويجب أن تكون حينئذ فى وضع متين لتحذير الدول الكبرى من أن الأمم المتحدة لن تكون لعبة شطرنج تلعب بها تلك الدول لعبة سياسة القوة ، والا يكون للدول الصغرى دور فيها غير دور البيادق فى الحرب الباردة » .

وقد كتبت عدة تحليلات عن الأوضاع المتغيره للدول الكبرى فى الأمم المتحدة فى حالتها الراهنه . فقد عقب أحد الكتاب فى مقال حديث على أحد المواقف للولايات المتحده ، فقال « لقد كنا فيما مضى نملى إرادتنا من جانب النهر الشرقى ، ولكننا الآن يجب أن نساوم ونتفق . وخلاصة القول أنه لم يعد باستطاعتنا أن نطلب ما نريد ، بل علينا أن نساوم

للحصول على ما نريد . ولقد انصهرت قوتنا الفريدة فى جهاز معقد لصنع القرارات يدار بصورة مشتركة من قبل مجموعة كبيرة من الأصدقاء وشبه الأصدقاء ، وأولئك الذين نسعى فى جعلهم أصدقاء » . ويختتم المقال بمايلى : « وهكذا فإن الولايات المتحدة تجد ، على ضوء القوى الديمقراطية الدولية العنيدة ، أن الضعف الشديد الذى أصابنا جعل منا دولة من الدرجة الثانية على حد التعبير القديم ، وسيتطلب منا القوة الضرورية لبنائنا كدولة من الدرجة الأولى من جديد» . وقد كتب أحدهم فى مقال له مشيراً إلى الوصايا الأربع التالية التى يمكن تطبيقها على الدول الكبرى : « علينا تثبيت الوضع الأخلاقى ، واستشارة حلفائنا فى شركة حقيقية ، كما يجب أن نقنع زملاءنا بصحة موقفنا كلما كان ذلك ممكناً ، ولكن لندع الزعامة تقوى وتشتد أيضاً ، وأن نتعلم كيف نخسر بطريقة كيسة وبطيبة خاطر ! » .

وعلى أعضاء الأمم المتحدة أن يتجنبوا الميل إلى مساندة الاتفاق لمجرد الاتفاق نفسه . فإذا وجدت الوفود طريقاً وسطاً بين الطرفين فى كل بحث بغض النظر عن قيمة أو مزايا القضية ، فإن الأمم المتحدة ، بصفتها مؤسسة ، ستفقد اعتبارها تدريجياً . ومع ذلك فإن وسائل الضغط للوصول إلى اتفاق فى الأمم المتحدة تمثل عناصر صحيحة لحفظ التوازن وهذه العناصر من شأنها أن تلطف العواطف الوطنية التى لولا تلك العناصر لبقيت مصدراً لأزمات مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية .

الضغوط الأدبية

غالباً ما تتلقى الوفود الفردية تعليمات بالقيام بعمل ما من أجل ما يدعى بالأسباب الأدبية ، وفى الأمم المتحدة عدد كبير من مختلف الآراء الأدبية الممثلة فيها . ويجب أخذها بعين الاعتبار ، فالحكومات ووفودها تتألف

بالطبع من أفراد تتأثر أحكامهم وتوصياتهم بالاعتبارات الأدبية على الغالب . فبينما يحتمل أن تقف الوفود موقفاً يتأثر لدرجة كبيرة بأسباب أدبية فى مسألة خاصة لايحتمل أن تتأثر بصورة رئيسية بمجموعة معينة من المبادىء الأدبية فى كافة المسائل التى تطرح على الأمم المتحدة . ولايمكن توطيد دعائم المنفعة الذاتية الوطنية دائماً ، على أساس أنها تنبت من المبادىء الأدبية التى حازت موافقة واسعة فردية وقومية أو عالمية . ومن الضرورى تجنب التوهم بأن الأمم المتحدة تمثل الضمير الأدبى للعالم . فهى لاتقوم بذلك ولا تقدر عليه .

ولقد نشأ فى الماضى شعور عام من الموافقة الأدبية على عدد من المسائل ، وكذا شعور بالنفور أثر تأثيراً هاماً فى أعمال الأمم المتحدة ، كمثل أزمات الضمير التى يمر بها كثير من الدول فيما يتعلق بمختلف مسائل الحقوق البشرية .

إن الأمم المتحدة ، بالطبع ، منظمة لادينية . فلحظة الصمت عند افتتاح كل جلسة من جلسات الجمعية العامة ، ووجود غرفة التأمل فى مركز الأمم المتحدة يدلان على رغبة منظمة الأمم المتحدة فى الاعتراف بأن الواجبات الأدبية المجردة قائمة . وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على نظام أخلاقى ، وكذلك القرارات المختلفة للجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الإنسان ، ولجنة حقوق المرأة ، وغيرها من لجان الأمم المتحدة التى تعالج المشاكل الأدبية بطريقة أو أخرى . ولا تستطيع الهيئات الدينية أو غيرها أن تنظر إلى الأمم المتحدة على أنها تقدم فرصة مباشرة للضغط من أجل أهداف أدبية خاصة ، طالما أن المندوبين يمثلون فى النهاية حكوماتهم ، وليسوا بممثلى أنفسهم . وإذا أخذنا أى وجهة من وجهات النظر الأدبية ، فلا يمكننا أن نعتبر أن الأمم

المتحدة اتبعت فى تاريخها تاريخاً أدبياً ثابتاً منذ تأسيسها. ومع ذلك، فإن هذا التاريخ يدل على أفضل ماأمكن إنجازه فى كل موضوع ، وفى كل زمن ، من قبل مؤسسة عالمية ، إذا أخذنا بعين الاعتبار المدى الذى كانت الدول مستعدة للتعاون فى الأمم المتحدة ، ودعم قراراتها . فلا مجال للملاطفة أو الغضب فى عرض السجل « الأدبى » للأمم المتحدة . ويقضى الأفراد وقتاً طويلاً فى تنظيم دساتير العمل الأخلاقية التى يتشبثون بها ، وكذلك تقضى المنظمات العالمية وقتاً طويلاً فى فترة السلام النسبى لإنشاء المقاييس العالمية للسلوك الأخلاقى ، كلما كان ذلك ممكناً . وإذ هى تتقدم نحو مثل هذا الهدف ، ستستمر الأمم المتحدة فى اتخاذ قرارات هى عبارة عن اتفاقات ترضى ، من وجهة النظر الأخلاقية ، قليلاً من الأفراد .

الثقة فى منظمة الأمم المتحدة

إن ثمة عاملاً آخر ذا أهمية بالغة فى تعيين المدى الذى تقدم فيه إحدى الدول اقتراحاً أو تساند عملاً فى الأمم المتحدة ، ذلك هو مقدار الثقة التى تتمتع بها هذه الدولة فى الأمانة العامة بالأمم المتحدة . فكلما ازدادت الثقة ازدادت الرغبة بالمساهمة فى النشاط الذى يبذل فى الأمم المتحدة . ولهذه الأسباب كان لمقدرة موظفى الأمم المتحدة ، وفعالية إجراءاتها وحيادها ، أهمية عظمى فى تقرير نفوذها كمؤسسة عالمية . وقد يكون لبلد ما ثقة فى نشاط الأمم المتحدة الاقتصادى ، ولكن هذه الثقة لاتوازى الثقة فى نشاطها السياسى ، أو العكس ، كما يمكن أن يجد بلد ما نفسه معارضاً لبعض قرارات الأمم المتحدة إلى حد كبير ، مما يقلل من مساهمته فى نشاطها . ويمكن تصوير هذه الحالة برد الفعل الذى حدث فى اتحاد جنوب إفريقيا بخصوص قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالتمييز العنصرى .

وسوف تتطلب الأمم المتحدة من الوقت ماتتطلبه أى منظمة عالمية ، حتى تترسخ الثقة بها فى سائر الأوساط ، وحتى يتم ذلك يضاف إلى رصيدها كل عمل ناجح ، كما يطرح منه كل فشل مهين .

التعقل والتهور والملل

إن الأمم المتحدة كأى هيئة تشريعية أو أى مكان للتداول ، يمكن أن يمارس فيه كثير من السخف. فنى بعض الأحيان يصبح جو جلسة الأمم المتحدة بغيضاً نتيجة لتدهور العلاقات السياسية والشخصية . وقد تنساق إحدى اللجان بالجو الحماسى إلى اتخاذ قرارات تندم عليها فيما بعد ، وتتأثر الوفود بالرأى العام العالمى المتعلق بحكوماتها الوطنية لوقوع اعتداء أو منعها من القيام بعمل مشابه .

وتبدو الأمم المتحدة غالباً كأنها تتحرك ببطء . وقد يكون ذلك سبباً فى تغلب العقل على العاطفة . وكما يقول دين راسك ، « هنالك أوقات تكون فيها مناقشات الأمم المتحدة — المطولة ، المملة والمبتطة للعزائم — فى الواقع عملا حكيماً مفيداً يتم غالباً لإيجاد الوقت الذى يمكن فيه تهدئة الاضطراب والعواطف .

لقد رأى المراقبون السياسيون ، ومرت فى تجاربهم أمثلة كثيرة عن استخدام الإنهاك والتطويل كوسيلة تدفع الخصوم وتشجعهم على الاتفاق ، وكثيراً ماجاءت النتائج حسنة حين سمح بإطالة المناقشة وإبداء كافة الآراء الممكنة دون تحديد ، ومع ذلك ، فإن هذه القاعدة العامة تتأثر بمصادر المال والرجال اللازمة لإدارة وحضور الجلسات . والرئيس الناجح هو الذى يستطيع المحافظة على توازن فعال بين الحاجة للسماح بتعبير كامل عن الآراء ، والرغبة فى إدارة الأمور بالسرعة اللازمة .

وقد وصفت مجلة إيكونوميست فى مقال لها فى الثالث من ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥ ، الأمم المتحدة بأنها « تجربة مع الزمن » . وختمت مقالها بقولها ، « إنه لن يكون منها أى أمل مالم تقم باختصار الوقت » . وكأن الأيكونوميست تخشى أن تتلاشى الأمم المتحدة ببطء وراء السحب المتلبدة من الملل العام . والواقع أن هناك بعض المسائل التى أنهكت إمكانيات الأمم المتحدة ولا يمكن شطبها من جدول الأعمال السنوى ، خشية إثارة مصاعب كامنة . ومع ذلك ، فحينما تؤخذ جميع المصاعب والتعقيدات فى وضع قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار ، فإن ملل المشاهد العرضى يمكن أن يكون ثمناً صغيراً لأقل تعاون دولى . وقد اقترح من حين إلى آخر ، إلى أنه يجب أن تنشر الخطب وتوزع بدلا من أن تلقى من منبر المنظمة العالمية ، ولكن مثل هذه الاقتراحات لم تأخذ بعين الاعتبار الغرور البشرى الذى يسر صاحبه بإلقاء خطبة أمام منظمة عالمية .

التفاعل بين مناقشات الأمم المتحدة وعمل الحكومات

وافقت بلدان كثيرة على دفع أجور متساوية للنساء فى وقت لعله أسبق من حينه لو أن الأمم المتحدة لم تناقش الموضوع . وتتوازن قيمة هذا الضغط غير المباشر من الأمم المتحدة التى تتفتح فيها الجروح القديمة أو تزداد خطورة المنازعات السياسية . كما يصعب أن نكتب صفحة المقارنة ، ونصل إلى مجموع لصالح الأمم المتحدة أو ضدها فى أسطر قليلة . فالأمم المتحدة هى قاعة أعدت للتعبير عن الكبرياء القومية ، وهى تؤلف هيئة يمكن أن تصيب الكبرياء القومية بالارتباك ، إلا أن من المعتقد أن مناقشات الأمم المتحدة تبادلت عدداً من المسائل على أساس منظم جعلت فى فترة من الزمن بعض الدول فى أن تتخذ موقفاً ، ما كانت لتتخذه . فلقد أدت المناقشات

حول قبرص فى الأمم المتحدة إلى الوصول إلى اتفاق نهائى بين المملكة المتحدة واليونان وتركيا .

ومن سوء الحظ أن البلدان التى تتوفر فيها صحافة حرة، وتعيش فى ظل نظام برلمانى ديمقراطى تشعر بتأثير قدرة الأمم المتحدة أكثر من البلدان الأخرى التى ليس فيها، دوافع عامة يمكن بواسطتها حمل الحكومات على احترام تلك القرارات . وقد شكا بعض النقاد من أن الأمم المتحدة تعاقب البلدان التى تساندها وتدع بدون عقاب تلك التى تساهم برياء فى أعمالها متجاهلة ، عندما تقتضى مصلحتها ، أى قرار لا يلقى منها القبول .

والأمم المتحدة غير منطقية من جهة واحدة ، وهى أن للدولة الصغيرة من الوجهة النظرية (لا من الوجهة العملية) الصوت الذى للدولة الكبيرة فى أعمال الأمم المتحدة ، وأنه ليس للأمم المتحدة سلطات إدراية شاملة ، وأن أى بلد يستطيع أن يخلق مأزقاً بتجاهله أو رفضه لقراراتها ، وهى ذات أهمية بالنسبة له . ولقد حصل ذلك فعلاً ، إلا أنه وجد مع تمادى الزمن أن حضور جلسات الأمم المتحدة أفضل من عدم تمثيل الوفود حكوماتها فيها ، وقد تكون سلطة الأمم المتحدة مرنة إلا أنها ذات تأثير . والأمر كما قال أحد الدبلوماسيين فى الأمم المتحدة : « ويبدو من حسن البلاغة القول بأن الأمم المتحدة منبر للضمير العالمى . ولنذكر بعبارات أكثر اعتدالاً أنها مجلس تتردد فيه عالياً آراء عدد كبير من شعوب العالم . وإذا كانت هذه الآراء قوية وموحدة لدرجة كافية ، فإنها لا يمكن أن تفشل فى أن يكون لها التأثير الكافى ... ... » .

ملاحظة ختامية

تؤيد الأمم المتحدة بصورة عامة ، على أساس أنها إحدى الوسائل التى يمكن بواسطتها تجنب المآسى العالمية ، والتغلب على الأزمات . ورغم عيوبها

الظاهرة ، فالأمم المتحدة تعتبر ضرورة ماسة لعدم وجود ما هو أفضل منها. وثمة اعتقاد عام لا شعورى يبعث الأمل بإمكان تجنب الكوارث عن طريق التعاون الدولى . لذلك تجد مساندة الأمم المتحدة أمراً محموداً لا مجال لانتقاده . وهذه المساندة تمثل جزءاً من قوة الأمم المتحدة وجزءاً آخر من ضعفها . أما القوة فتنشأ من الواقع وهو أن الأمم المتحدة لا تستطيع بدون دعم الرأى العام العالمى القيام بأى عمل . أما الضعف فيحدث من الواقع من أن الدعم غير الانتقادى يؤدى حتماً إلى زوال الوهم الذى يمكن أن يؤدى إلى نتائج سيئة . ويستنتج روبرت كورى الابن ، « أن الشعور العام مهما كانت جذوره سطحية فهو ثابت فى رغبته بالمحافظة على الأمم المتحدة كأداة يمكن بواسطتها التخلص من حرب عالمية أخرى ... ... » . وبدون الحماس والمثالية والمقدرة على التضحية الذاتية ، القومية والشخصية ، لا يمكن القيام بعمل بعمل بناء عالمى لأن الأمم المتحدة تقدم منفذاً مرضياً لحماس الجماهير نحو العمل الدولى .